

Distr.: General
18 April 2011
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضواً

في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

تهدّي البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويشرفها أن تشير إلى طلب الترشيح المقدم من حكومة نيكاراغوا في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لانتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، في الانتخابات التي ستجري يوم ٢٠ أيار/مايو في نيويورك.

ونيكاراغوا دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وقد أوفت بالتزامها بتقديم تقارير دورية إلى مختلف الهيئات المعنية برصد المعاهدات ومتابعة توصيات هذه الهيئات.

وقد تولت نيكاراغوا، أثناء فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان، دور المدافع في المهام التي أوكلها المجتمع الدولي ككل لهذا المجلس، وذلك من أجل مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وترى نيكاراغوا في توافق الآراء والحوار والتعاون وسائل أساسية لتدعيم النظام الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي هذا السياق، تود حكومة نيكاراغوا إحالة هذه المذكرة التي تحتوي على تعهداتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان (انظر المرفق). كما تطلب حكومة نيكاراغوا تعميم هذه الرسالة على الدول الأعضاء للأمم المتحدة إلى جانب المذكرة ونشرها في موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

ترشح نيكاراغوا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١١-٢٠١٤

التعهدات والالتزامات الطوعية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

دور نيكاراغوا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١ - يشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزءاً من الرؤية الأساسية والالتزام بالسياسة والإدارة اللتين تتبعهما حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا، وتقوم هذه الرؤية على أساس المبادئ الدستورية المتمثلة في الحرية والعدالة واحترام القانون الدولي، وكرامة الإنسان، والتعددية السياسية والاجتماعية والعرقية، والاعتراف بمختلف أشكال الملكية والتضامن، والتعاون الدولي الحرّ، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

٢ - وتعزز دولة نيكاراغوا الإنجازات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي وتكفلها لضمان تحقيق الصالح العام، حيث تتولى مهمة تعزيز التنمية البشرية لجميع النيكاراغويين، ذكوراً وإناثاً، وحمايتهم من كل أشكال التمييز والاستغلال والتهميش.

٣ - وبالنسبة لنيكاراغوا، يمثل السلام وإقامة نظام دولي عادل التزامان ثابتان لشعب نيكاراغوا. لذلك فإنها لا تقبل بأي شكل من أشكال السيطرة والاستغلال بل تعارضها، وتتضامن مع جميع الشعوب التي وقعت ضحية للاضطهاد والتمييز.

٤ - لهذا الغرض، ترى نيكاراغوا في الحوار وتوافق الآراء والتعاون وسائل أساسية لتدعيم النظام الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، القادر على التصدي للحالات التي تُنتهك فيها حقوق شعبنا وحرياته.

٥ - ومعنى تعزيز حقوق الإنسان بالنسبة لنيكاراغوا هو إبلاغ كل شخص بما له من حقوق بوسعه التمتع بها. وكل شخص لا يستطيع الحصول على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية باعتبارها حقوقاً أساسية هو شخصٌ محروم من الحياة الكريمة والحرية.

٦ - وحماية حقوق الإنسان التزام مسؤولية ملقاة على عاتق جميع الدول. وتعني حمايتها العمل على أن يكون لكل شخص نفس مستوى المعيشة، وأن يكون الناس جميعاً سواسية أمام القانون، وأن يستتبع الاعتراف بأي انتهاك منح تعويض عادل للمجني عليه.

نيكاراغوا والدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

٧ - نيكاراغوا دولة طرف في معظم الصكوك الدولية الرئيسية التي تساعد على تعزيز ما لشعبها من حقوق الإنسان وحمايتها. غير أن كونها دولة طرف في هذه الصكوك لا يكفي إذا لم تُظهر الدول إرادة سياسية والتزاماً حقيقياً مع شعوبها بالوفاء بالالتزامات التي تنص عليها ووضعها موضع التنفيذ. لذلك، أوفت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا بالتزامها بتقديم تقارير دورية إلى مختلف الهيئات المعنية برصد المعاهدات ومتابعة التوصيات الصادرة عن هذه الهيئات.

٨ - وتدرك نيكاراغوا أن المسؤولية والالتزام الأساسي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان مسؤولية تقع على عاتق الدولة. لذلك، فإن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية تشجّع استراتيجيات مختلفة لتعزيز التنمية البشرية في نيكاراغوا، مما يساعد في القضاء على الفقر الموروث عن سياسات التهميش الاجتماعية والاقتصادية السابقة.

٩ - لذلك، فإن من بين أولويات نيكاراغوا في الساحة الدولية تعزيز التنمية والتعاون والتضامن الدوليين باعتبارها وسائل أساسية لتقدم الشعوب. فكل أمة محرومة من حقها في التنمية محكوم عليها بالعيش في الفقر والتخلف، ومهما بذلت من جهود، فإنها لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها المجتمع الدولي.

١٠ - وعلى الصعيد الوطني، كان التزامنا الرئيسي هو مكافحة الفقر. ومعنى حجم انتشار الفقر في نيكاراغوا وعمق الفقر المدقع أن مكافحة هذه الآفة لن تتأتى إلا ضمن نموذج التنمية البشرية. لهذا السبب، فقد وضعت حكومتنا خطة التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ وهي بصدد تنفيذها، وهي الخطة التي تتفرع عنها برامج اجتماعية عديدة تهدف إلى القضاء على الفقر، وبناء الصالح العام، واحترام حقوق الإنسان، وتحسين ظروف المعيشة لجميع السكان.

١١ - وتتوخى هذه الخطة الوطنية للتنمية البشرية اعتماد استراتيجية إنمائية ورؤية لحقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع كان. وتتضمن نظاماً وطنياً للرعاية والمساواة الاجتماعية يعمل وفق استراتيجيات وسياسات واضحة في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والسكن الاجتماعي والمياه الصالحة للشرب والضمان الاجتماعي. وهذه المساهمة هي دون شك إحدى المساهمات الرئيسية لنيكاراغوا في نظام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٢ - وبموازاة ذلك، عزّزنا مؤسسات وأنشأنا غيرها لضمان الامتثال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في دستورنا وقوانيننا، مع التركيز على أكثر الشرائح ضعفاً كالأطفال، والمراهقين، والنساء، والسكان الأصليين، والسكان المنحدرين من أصل

أفريقي، وذوي الإعاقة، والمهاجرين، وكبار السن، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما مكتب المدعي العام المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، والمجلس الوطني للرعاية المتكاملة للأطفال والمراهقين، والمعهد النيكاراغوي لشؤون المرأة إلا أمثلة ملموسة على هذا الالتزام.

١٣ - ولقد قمنا بالدفاع عن حقوق الصبايا والصبية والمراهقين وتعزيز تلك الحقوق، وذلك في ما يتعلق بالحياة، والتعايش في الأسرة والمجتمع، والهوية، والمواطنة، والخدمات الصحية المجانية، والتغذية، والسكن، والتعليم المجاني، والبيئة، والرياضة، والترفيه، والتأهيل المهني، والثقافة، والكرامة، والاحترام والحرية، بواسطة برامج ناجحة مثل "برنامج الحب" و "برنامج حبا في الصغار"، اللذين أشادت بهما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ودعمتهما من الناحية المالية.

١٤ - وحتى بالرغم من قلة قدراتنا باعتبارنا من البلدان النامية، فإننا بفضل تضامن الدول الشقيقة نطبّق برامج تروم إحراز التقدم في قضايا حساسة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أجرينا دراسة اجتماعية بعنوان "نُسمع صوتنا جميعاً"، وهي دراسة وراثية عن أسباب الإعاقة في نيكاراغوا أُجريت بزيارة كل بيت من بيوت الأحياء والمجتمعات المحلية والمدن بحثاً عن الأشخاص الذين يعانون نوعاً من الإعاقة، وذلك لإعداد خريطة للأشخاص ذوي الإعاقة، وساعدتنا على تعزيز السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تروم تشجيع هذه الفئة من السكان.

١٥ - وأعيدت أيضاً لشعوبنا الأصلية وتلك المنحدرة من أصل أفريقي حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة حقها في الملكية، حيث اعترُف بملكية أسلافها لأراضيهم وحقها في التمتع بالموارد الطبيعية الموجودة في هذه المناطق؛ وهو اعترافٌ تمّ على المستوى الدستوري.

١٦ - وقد سلّمت حكومتنا في الوقت الحاضر ١٥ سند ملكية لأراضي مجتمعات السكان الأصليين في منطقة تمتد على مساحة تقارب ٢٢ ٤٧٩ كيلومتراً مربعاً، وهو ما يمثل نسبة ١٧,٤ في المائة من مساحة البلاد، ويستفيد منها ١٠٣ ٧٩٠ مجتمعاً محلياً مجمعة في ٢٤ جماعة محلية. كما أننا ملتزمون حيال شعوبنا الأصلية بإتمام هذا العمل لإحقاق الحق في جميع المجتمعات، وذلك حتى تُسلّم سندات ملكية نسبة ١٠٠ في المائة من هذه الأراضي البالغة مساحتها ٣٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

١٧ - وفي شأن قضايا المرأة، أحرز تقدم في اتجاه تمكين المرأة من خلال تطبيق سياسة شاملة لعدة قطاعات في تصميم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها، حيث يسلّط الضوء على المشاركة المباشرة للمرأة واتخاذ القرار في مختلف المجالات والأدوار التي تتولى القيام بها على

الصعيدين الوطني والدولي. وتشغل المرأة في السلطة التنفيذية نسبة ٤٥ في المائة من المناصب القيادية في البلاد، وهذا دليل على أن الوظائف القائمة في مجالات الأمن تشغل غالبيتها النساء.

١٨ - وقد استحققت هذه الجهود الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيكاراغوا الاعتراف من منظمات دولية هامة. ففي ما يتعلق بالصحة، أبرزت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية الإنجازات التي حققتها حكومة نيكاراغوا في مجال الصحة، وكذلك التقدم الذي أحرزته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. وفي مجال التعليم، شهدت اليونسكو بأن نيكاراغوا أرض محررة من الأمية. أما بالنسبة للحق في التنمية والحق في الغذاء، فقد أقرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الآونة الأخيرة بحدوث انخفاض في معدلات الفقر في نيكاراغوا، ووصف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تأثير خطط دعم الأسر الريفية بأنها أمر إيجابي. ووصفت منظمة الأغذية والزراعة من جانبها نيكاراغوا بأنها بلد نموذجي أو مثالي للتصدي للأمن الغذائي والحد من الجوع وتحسين الحالة التغذوية. وبالإضافة إلى ذلك، وصفت منظمة الأغذية والزراعة البرنامج الخاص للأمن الغذائي بأنه أحد أفضل الإنجازات التي تحققت على الصعيد الدولي.

١٩ - وتحظى الحقوق المدنية والسياسية لشعبنا باعتراف واحترام واسع النطاق في نيكاراغوا. فبالإضافة إلى الضمانات الدستورية والتشريعات الوطنية والدولية المعمول بها في نيكاراغوا، تشجّع المشاركة المباشرة للشعب في ممارسة حقوقه كاملة، سواء من خلال آليات المشاركة في السلطة التنفيذية، أو من خلال منظمات المجتمع المدني. ويوجد حالياً ١٥٥ ٥ من الهيئات المحلية والأجنبية المسجلة لدى دائرة تسجيل ومراقبة الجمعيات التابعة لوزارة الداخلية. ويمكن لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن ينشئ منظمة غير حكومية من خلال عملية شفافة وشاملة.

٢٠ - ويكفل الدستور الحق في حرية التعبير. وهكذا يتمتع الجمهور عموماً ووسائل الإعلام بحرية كبيرة في التعبير، والغالبية العظمى لهذه الوسائل مملوكة للقطاع الخاص. وبالمثل، يعترف الدستور بالحق في التجمع السلمي دون إذن مسبق، وكذلك بالحق في التجمع والتظاهر والتعبئة العامة وفقاً للقانون.

٢١ - ويتمتع المدافعون عن حقوق الإنسان بكافة الضمانات الدستورية، ويعمل كثير منهم بالتنسيق مع الحكومة لتوحيد الجهود في مجال تعزيز الفئات المحرومة وحمايتها. وتتخذ الشرطة الوطنية إجراءات لتوفير حماية فعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان بواسطة جهاز الشرطة الذي يعمل على الصعيد الوطني، بما يتفق مع مبادئها العقائدية المتمثلة في الحماية واحترام حقوق الإنسان لمواطني نيكاراغوا والمواطنين الأجانب وتعزيزها والدفاع عنها.

نيكاراغوا ومجلس حقوق الإنسان

٢٢ - كانت نيكاراغوا عضواً في مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، حيث احتلت مكانة مميزة بوصفها عضواً مؤسساً لهذه الهيئة. وقد مكّنت هذه العضوية نيكاراغوا من الإسهام إسهاماً إيجابياً في عملية تعزيز المؤسسات على أساس الحوار والتعاون، حيث سهّلت اتخاذ القرارات بتوافق الآراء من جانب المجلس بكامل هيئته.

٢٣ - وقد أوفت نيكاراغوا بالتزاماتها الطوعية خلال فترة عضويتها الأولى بتوجيه دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٩، قام المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بزيارة البلد ووجهت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية مؤخراً دعوة إلى المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

٢٤ - كما أوفت التزاماتها بالتصديق على الاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، وهو قرار صائب أثنت عليه آليات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، السيد جيمس أنايا.

٢٥ - وقدمت نيكاراغوا بنجاح استعراضها الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان خلال دورته السابعة التي جرت في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٦ - وشاركت الدول الأعضاء بنشاط، وتقدمت ٤٧ منها باستنتاجات وتوصيات. كما اعترفت الحكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا بما حقته من تقدم ملحوظ في مجال حقوق الإنسان، سواء من حيث الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٧ - وأثنت الدول الأعضاء على نيكاراغوا لاعتمادها ١٤ من ١٦ من الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وللعملية التشاركية التي استُحدثت أثناء إعداد التقرير الدوري الشامل؛ وكذلك لتنفيذ خطة التنمية البشرية التي تتضمن برامج هامة في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي، مثل برامج 'كوب الحليب' و 'قسمة الإنتاج' و 'قروض بدون ربا'؛ وبرنامج 'بيوت للشعب'؛ وإصلاح نظام القضاء وتطبيق نظام عدالة الأحداث الإصلاحية؛ وتيسير سبل الوصول إلى العدالة لسكان الريف من خلال الميسرين القضائيين، وتعزيز حقوق التنوع الجنسي، بما في ذلك إنشاء منصب المدعية الخاصة المعنية بالتنوع الجنسي.

٢٨ - والجدير بالذكر أن من بين المساهمات الهامة في نظام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أيدت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية ترشيح خبير من نيكاراغوا في شخص الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، بوصفه عضواً في اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، الذي سيقدم مساهمات لا تُقدر بثمن للنظام بالنظر إلى تاريخه الطويل في النضال من أجل حقوق الإنسان، وبفضل خبرته مؤخراً كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٩ - ومن أجل تقديم هذه المساهمات وتحقيق طموحات نيكاراغوا في مواصلة العمل على بناء عالم أكثر عدلاً وتضامناً، عالم يدافع عن تعزيز وحماية الحقوق والحريات لجميع شعوب العالم، فإنها تأمل أن تُنتخب عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

٣٠ - وتؤكد نيكاراغوا من جديد التزامها بمواصلة العمل على تدعيم هذا المجلس، ساهرة على أن يسود الحوار والتعاون وإعمال الحقوق في جميع أرجاء العالم وعدم التسييس وعدم الانتقائية والمساواة للجميع.

٣١ - وتقدر حكومة المصالحة والوحدة الوطنية ما ستقدمه جميع البلدان من دعم قيّم لانتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان.